State of Palestine Ministry of Foreign Affairs



05/06/2022



حفظه الله ،،،

سعادة الأخ/م. عبد الفتاح الزريعي وكيل وزارة الاقتصاد الوطني السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع/ إدخال احتياجات الدائرة الحكومية على منظومة المشاريع

تهديكم وزارة الخارجية واللجنة العليا للمشاريع أطيب التحيات، وتتمنى لكم وافر الصحة والعافية.

بالإشارة للموضوع أعلاه، وبناءً على مخرجات ورشة العمل التعريفية الخاصة بمنظومة المشاريع التي قامت بها اللجنة العليا للمشاريع والتعاون الدولي يوم الأربعاء الموافق 2022/6/1، مرفق لكم الاحتياجات الخاصة بوزاراتكم وذلك لتغذية البرنامج بها كما تم الاتفاق مع ممثلي الدوائر الحكومية لدى اللجنة العليا للمشاريع والتعاون الدولي وذلك في موعد أقصاه الخميس الموافق 2022/06/16م.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

م محمود المدهون محمود المدهون المداريع المداريع المداريع المدارية الماليا للمشاريع المدارية الماليا المشاريع المدارية الماليا المشاريع المدارية الماليا المشاريع المدارية الماليات الما

نسخة مع الاحترام:

• الأمانة العامة



٦. قَالِمةُ المشاريع المطلوبة:

يتضمن الجدول التالي حزمةً من المشاريع الإغاثية والتنموية التي تمسُّ حياة المواطن الفلسطيني في قطاع غزة:

2	الموازنة التقديرية (\$)	اسم المشروع	a
	15,000	مشروع تأهيل الكادر الفني في وزارة الاقتصاد الوطني	1.
_	20,000	مشروع تعزيز الترابط بين المصائح	4
_	30,000	مشروع صنع في فلسطين	ú
_	40,000	مشروع الترويج للاستثمار في المدن الصناعية	4
_	100,000	مشروع الأرشفة الالكترونية	is
ملحق رقم 6	120,000		9.
ملحق رقم 7	200,000	مشروع الأمن الغذائي	7.
ملحق رقم 8	260,000	مشروع تطوير مختبر أغذية	∞.
ملحق رقم 9	1,000,000	مشروع دعم الصادرات	6.
ملحق رقم 10	1,000,000	-	.10
ملحق رقم 11	5,000,000	+	11:
ملحق رقم 12	6,000,000	+	.12
ملحق رقم 13	10,000,000	-	.13
ملحق رقم 14	25,000,000	14. مشروع انشاء مدينة حرفية العد 5	14

1. مشر وع تطوير معير رفح التجاري	الإستراتيجية والتكميلية	اعی 000,000 ہ	80,000,000	(\$)
ملحق رقم 15	ملحق رقم 16	ملحق رقم 17	ملحق رقم 18	

ملحق رقم (1) مشروع تأهيل الكادر الفني في وزارة الاقتصاد الوطني

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني- غزة

مدة التنفيذ: 12 شهر

موازنة المشروع: 15,000 دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: الأمن والحكم الرشيد القطاع الفرعي: بناء قدرات جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطنى

خلفية ومبررات المشروع:

لموائمة ومواكبة الكوادر البشرية العاملة في الوزارة مع متطلبات العمل المستجدة من حيث استخدام الوسائل التكنولوجية والمهارات الفنية في مجال عمل الوزارة في دائرة المختبرات ودوائر التفتيش فإن المشروع يضمن تحقيق التالي:

- 1. رفع كفاءة المهندسين والمفتشين من الناحية العملية والعلمية.
- 2. زيادة المعرفة بالأساليب الحديثة في مجال عمل الفئة المستهدفة من المهندسين والمفتشين.
- 3. تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية من خلال توظيف الأدوات المناسبة بما يعزز جودة العمل.

وصف موجز للمشروع:

تتمحور فكرة المشروع حول إعداد دورات تدريبية للفنيين والمهندسين والمفتشين لإكسابهم المهارات والمعارف اللازمة من الناحية العلمية والعملية، لتوفير عمالة مهنية مدربة على أسس تكنولوجية علمية وعملية بما يحقق جودة عالية في العمل وبقلل من الخسائر المحتملة.

أهداف المشروع:

- 1. تنمية القدرات والمهارات لدى الكوادر البشرية من الفئات الفنية كالمهندسين والمفتشين.
 - 2. بناء كوادر فنية لها القدرة والاستعداد للعمل بالتقنيات الحديثة
- تهيئة الأجواء النفسية لتقبل التغييرات في ظروف العمل من خلال التجديد والتطوير ومواكبة هذا الظروف بما يحقق مصلحة العمل.
 - 4. المساهمة في إعادة التوزان في الهيكل الوظيفي من حيث العدد والنوعية وخبرات العاملين ومهاراتهم.

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (15,000) دولار أمريكى.

ملحق رقم (2) مشروع تعزيز الترابط بين المصانع

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: المدن الصناعية- قطاع غزة

مدة التنفيذ: 12 شهر

موازنة المشروع: 20,000دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: التنمية الاقتصادية القطاع الفرعي: صناعة وإنتاج جهة المتابعة: وزارة الاقتصاد الوطنى

خلفية ومبررات المشروع:

نظراً لوجود العشوائية في استيراد وإنتاج المواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية وعدم وجود ضوابط في مستوى الإنتاج من قبل المصانع وعدم توفر المواد في أوقات معينة لأسباب خاصة فإن المشروع يعمل على:

- 1. تقليل تكاليف الإنتاج وتوفير مستلزمات المشاريع باستمرار.
- 2. تحقيق التكامل الاقتصادي لمجموعة من الشركات والمصانع.
- 3. سهولة الوصول وإزالة القيود داخل أسواق سلع مصانع الترابط،

وصف موجز للمشروع:

تتمحور فكرة المشروع حول ربط المصانع فيما بينها وتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي مما يقلل من تكاليف الإنتاج، وتوفير المواد الخام باستمرارية دائمة للحصول على فضاء اقتصادي حر تزول أمامه كل العوائق، من خلال العمل على التالي:

- 1. التوعية بأهمية انتاج السلع المساندة والوسيطة للسلع المنتجة محلياً.
- 2. تقديم مجموعة من الإجراءات الداعمة والمساندة لتلك السلع من حيث الترخيص والموافقة.
 - 3. تسهيل دخولها موادها الخام عبر المنافذ وحتى وصولها لمناطق الإنتاج.

أهداف المشروع:

- 1. تحقيق التكاملية بين القطاعات الاقتصادية بما يضمن مستوى مناسب من التتمية.
 - 2. تحسين وتطوير جودة المنتجات والسلع المصنعة.
- 3. تحقيق مستوى عالي من الحرية في التنقل والوصول لمواد الإنتاج ودخول السلع للأسواق.

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (20,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (3) مشروع صنع في فلسطين

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني- غزة

مدة التنفيذ: 4 شهور

موازنة المشروع: 30,000 دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: التنمية الاقتصادية القطاع الفرعى: صناعة وإنتاج

جهة المتابعة: وزارة الاقتصاد الوطني

خلفية ومبررات المشروع:

نظرا لعدم قناعة جزء كبير من المواطنين بالمنتج الوطني وقدرته على منافسة المنتجات المستوردة وخاصة الإسرائيلية والأوربية، فإن هذا المشروع سيعمل على التالي:

- 1. تعزيز ثقة المواطن بالمنتج الوطني.
- 2. زيادة قدرة المنتج الوطني على المنافسة ومواجهة السلع المستوردة.
- 3. تقليل الاعتماد على السلع المستوردة وتقليل العجز في الميزان التجاري.

وصف موجز للمشروع:

تتمحور فكرة المشروع حول زيادة الثقة بجودة المنتج الوطني واعتباره بديلاً نوعياً ذو جودة عالية للمنتجات المستوردة، مما يعني قدرته على مواجهتها وبذلك يزيد من خلق فرص العمل وتقليل نسب البطالة والحد من حالة الإغراق الاقتصادي ، من خلال مجموعة من الأنشطة الإعلامية التالية:

- 1. نشر ثقافة المقاتل الاقتصادي بين أطياف المجتمع،
- 2. برامج تثقيفية من بأهمية دعم المنتج الوطني وما هي الإيجابيات العائدة على المجتمع..
 - 3. مبادرات تبرز خطورة المنتج الأجنبي على العمالة والاقتصاد الفلسطيني ككل.

أهداف المشروع:

- 1. زيادة مستوى الوعي لدى المواطن بأهمية دعم المنتج الوطني.
 - 2. المحافظة على الصناعة الوطنية.
- 3. مواجهة أهداف السياسة الإغراقية المتبعة من قبل الجهات المصدرة لنا.
 - 4. زيادة فرص التشغيل والحد من نسب البطالة.
 - 5. تقليل حصة الواردات بما يضمن معالجة العجز في الميزان التجاري.

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (30,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (4) مشروع الترويج للاستثمار في المدن الصناعية

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: قطاع غزة

مدة التنفيذ: 3 شهر

موازنة المشروع: 40,000 دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: التنمية الاقتصادية القطاع الفرعي: التنمية الصناعية

جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني

خلفية ومبررات المشروع:

للتخلص من العشوائية في بناء المصانع داخل الأحياء السكنية وحول المرافق العامة ولتحقيق مستوى عال من السلامة المهنية للعاملين وحياة أفراد المجتمع معاً فإن المشروع يحقق المميزات التالية:

- 1. توفير مناخ استثماري مناسب داخل المدن الصناعية.
- 2. زيادة القدرة التنافسية بين القطاعات على مستوى المنتج والجودة والسعر.
 - 3. استقطاب أفكار ومشاريع ريادية للمدن.
 - 4. رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

وصف موجز للمشروع:

تتمحور فكرة المشروع حول الترويج للاستثمار داخل المدن الصناعية بهدف توفير بيئة مميزة للاستثمار الصناعي تساهم في تنمية وازدهار الاقتصاد الفلسطيني وتساعد على خلق مناخ استثماري منافس يهدف جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية نظراً لما تقدمه من خدمات من ناحية البنية التحتية، والتسهيلات الجمركية، وإعفاءات المستثمرين، والإعفاءات الجمركية للبضائع المنتجة محلياً.

أهداف المشروع:

- 1. جذب الاستثمار نحو المدن الصناعية والحد من الانتشار العشوائي للمنشأة الصناعية.
 - 2. ضمان توفير البينة التحتية اللازمة بما يقلل من المخاطر البيئية
- 3. تسهيل المراقبة ورفع الكفاءة الإدارية والخدماتية المقدمة من قبل هيئة الاستثمار والمدن الصناعية والوزارة.
 - 4. توفير وسائل السلامة والأمان المهني للعاملين.

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديربة للمشروع (40,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (5) مشروع الأرشفة الالكترونية

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني- غزة

مدة التنفيذ: 6 شهور

موازنة المشروع: 100,000 دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: التنمية الاقتصادية القطاع الفرعي: حوسبة وتحسين سير اجراءات

جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني

خلفية ومبررات المشروع:

نظراً لكثرة المشاكل المترتبة على التعامل الورقي للأوراق والمستندات وأخذها حيز كبير من المساحة المكتبية للعمل بالإضافة إلى الخوف من ضياع وفقد وتلف تلك الأوراق والمستندات، فإن الأرشفة الالكترونية ستعمل على التالي:

- 1. التقليل من تكلفة التخزين التقليدية.
 - 2. سهولة البحث عن المعلومات.
- 3. توفير مساحة للعمل دون إعاقة بسبب كثرة المستندات الورقية المكتبية.

وصف موجز للمشروع:

تتمحور فكرة المشروع حول إنشاء مستودع رقمي لحفظ البيانات والمعلومات لتقليل المخاطر التي يمكن أن تسبب ضياع وبتلف تلك المعلومات لضمان سهولة الوصول لها عبر وسائل فعالة وسهلة كالأجهزة المحمولة بما يضمن الحماية الأمنية لهذه المعلومات عن طريق فرض سياسة معينة من الأمان تتيح لأشخاص معينين وحدهم الوصول لهذه البيانات أو المعلومات.

أهداف المشروع:

- 1. المحافظة على الأوراق الرسمية والمستندات من الضياع والتلف.
 - 2. تعزيز وسائل الحماية الأمنية للمعلومات.
- 3. تحقيق معدلات عالية في سرعة الإنجاز للعمل بما يضمن الجودة.
- 4. بناء قاعدة معلوماتية يمكن الاستفادة منها بخطة تكاملية مع الجهات الأخرى ذات العلاقة.

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (100,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (6) مشروع تطوير مختبر المعادن والذهب

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني - غزة

مدة التنفيذ: 8 أشهر

موازنة المشروع: 120,000 دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: التنمية الاقتصادية القطاع الفرعي: التنمية الصناعية جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني

خلفية ومبررات المشروع:

نظراً لوجود نقص في الأجهزة والمعدات الحديثة اللازمة لسير عمل مختبر الذهب والمعادن بما يضمن كفاءة عمله وعليه فإن عملية التطوير ستعمل على تطوير المختبر من حيث:

- 1. ضمان جودة المعادن المتداولة بين المجتمع الفلسطيني.
- 2. التحقق من مطابقة صياغة الذهب والمعادن وفق المعايير والمواصفات الفلسطينية.
 - 3. مراقبة المعادن الثمينة المصنعة محلياً والمستوردة.

وصف موجز للمشروع:

تتمحور فكرة المشروع حول تطوير المختبر المركزي وتجهيزه بأحدث الأجهزة والإمكانيات (مثل جهاز XRF) لفحص جميع أنواع المعادن وذلك من أجل ضبط الجودة للمعادن المستوردة والمصنعة محلياً ومطابقتها للمواصفات الفلسطينية بالإضافة لحل النزاعات بين صائغي الذهب فيما بينهم والزبائن.

أهداف المشروع:

- 1. المحافظة على مستوى عالي من الصياغة للذهب والمعادن وفق المواصفات المحلية والدولية.
 - 2. ضبط حالات التلاعب والغش في ادخال الشوائب في صياغة الذهب والمعادن.
- 3. المساهمة في تقديم بدائل تصنيعية أو تعديلية في صياغة الذهب والمعادن تحافظ على جودته بأقل تكلفة.
 - 4. المساهمة في حل النزاعات والمشاكل التي تواجه صائغي الذهب فيما بينهم أو مع الجمهور والزبائن.

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (120,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (7) مشروع الأمن الغذائي

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: قطاع غزة

مدة التنفيذ: 3 شهر

موازنة المشروع: 200,000 دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: التنمية الاقتصادية الفرعى: صناعة وإنتاج- حماية المستهلك

جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني

خلفية ومبررات المشروع:

نتيجة للنقص في السلع والمواد الغذائية في أوقات الأزمات والطوارئ فإن إيجابية المشروع تكمن في المبررات التالية:

- 1. تحقيق اكتفاء في المخزون من السلع والمنتجات الأساسية في السوق المحلي.
 - 2. فرصة استثمارية لدخول منتجين جدد للسوق المحلى وتحقيق دخل إضافي.
- 3. تحسين مستوى المعيشة لدى الأسر الريفية العاملة في مجال المنتجات الزراعية.

وصف موجز للمشروع:

يهدف المشروع إلى توفير السلع والمنتجات الأساسية المحلية والمستوردة لضمان تحقيق اكتفاء في المخزون السلعي الاستراتيجي في أوقات الأزمات والطوارئ، مما يساعد على الاستثمار في هذا المجال لخلق فرص عمل جديدة، تعمل على تحسين مستوى الدخول للمستثمرين الجدد والأسر الريفية التي تعمل في المجال الزراعي والمنتجات الزراعية الصناعية من خلال:

- 1. برامج توعوية تثقيفية توضح أهمية تحقيق مخزون استراتيجي سلعي للمنتجات المحلية والمستوردة .
 - 2. برامج تدريب في الإنتاج السلعي المحلي وخاصة في المناطق الريفية.
 - 3. تقديم التسهيلات الإجرائية لخدمة الصناعات المحلية التكاملية.

أهداف المشروع:

- 1. النهوض بالتنمية الزراعية والانتاجية المحلية.
- 2. تحسين مستوى الغذاء على مستوى المجتمع وطبقاته المختلفة.
- 3. توفير الاحتياجات الغذائية في أوقات الأزمات وحالات الطوارئ وأهمها الحروب والاغلاقات المتكررة.
 - 4. خلق شريك تعاوني دولي أو إقليمي مساند للشعب الفلسطيني في أزماته.

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (200,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (8) مشروع تطوير مختبر الأغذية

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: قطاع غزة -وزارة الاقتصاد الوطني

مدة التنفيذ: 6 شهور

موازنة المشروع: 260,000 دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: التنمية الاقتصادية القطاع الفرعي: صناعة وانتاج جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني

خلفية ومبررات المشروع:

نظراً لوجود نقص في الأجهزة والمعدات الحديثة اللازمة لسير عمل مختبر الأغذية بما يضمن كفاءة عمله وعليه فان عملية التطوير ستعمل على زيادة كفاءة المختبر من حيث:

- 1. ضمان سلامة المواد الغذائية للمحافظة على صحة المواطن.
 - 2. مراقبة المواد المصنعة محلياً والمستوردة من الخارج.
 - 3. تأسيس مركز وطنى بحثي في مجال تحليل الأغذية.

وصف موجز للمشروع:

تتمحور فكرة المشروع حول تجويد عملية فحص وتحليل المواد الغذائية المنتجة محلياً، والمستوردة للمحافظة على سلامة وصحة المواطن الفلسطيني، ومدى مطابقة المنتجات للمواصفات الفلسطينية والدولية، مما يقلل من انتشار الأمراض النابعة من تناول الأغذية، والحد من حالات الغش المتطورة باستمرار والتي يصعب كشفها إلا عبر مختبرات فنية متخصصة توفر أعلى جودة في النتائج والبيانات التحليلية وفي الوقت المناسب وبطريقة فعالة لعملاء المختبر.

أهداف المشروع:

- 1. تقييم جودة المواد الغذائية ومدى صلاحيتها حسب المعايير الوطنية والعالمية.
- 2. تقديم الاستشارات للمعنيين من أصحاب المصانع بهدف تحسين جودة المنتجات.
- 3. تحليل تركيب المواد الغذائية ومعرفة طرق تصنيعها لتفادي المشاكل المتوقعة في حال استيرادها وانتاجها.
- 4. الإسهام في بناء مركز أبحاث مستقبلي للمحافظة على الجودة والمعايير الفلسطينية وفق الشروط الدولية

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (260,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (9) مشروع تشجيع الصادرات

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: قطاع غزة

مدة التنفيذ: 12 شهر

موازنة المشروع: 000,000 دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: التنمية الاقتصادية

القطاع الفرعي: دعم زراعي

جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني/ وزارة الزراعة

خلفية ومبررات المشروع:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من عجز في ميزانه التجاري، والذي يؤثر على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تسرب النقد الأجنبي نتيجة للاعتماد على الاستيراد من الخارج فإن هذا المشروع سيعمل على تحقيق مجموعة من الإيجابيات وهي على النحو الآتي:

- 1. زبادة معدلات الصادرات وتحسين حصتها في التجارة الخارجية.
 - 2. تقليل العجز في الميزان التجاري وجلب العملات الأجنبية.
 - 3. خلق فرص عمل للحد من مواجهة البطالة.

وصف موجز للمشروع:

يهدف المشروع الى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العربية والدولية مما يعزز فرص التشغيل ومواجهة البطالة، بالإضافة للحصول على النقد الأجنبي وتحقيق توازن في الميزان التجاري، مما يزيد من معدلات الناتج المحلى الإجمالي وهذا من خلال التالي:

- 1. دعم المصانع والمنشآت المصدرة سواء بتقديم مساعدات أو تخفيض ضرائب
- 2. تدريب الكوادر البشرية من خلال برامج وزارة العمل لمواكبة التطوير في خطوط الإنتاج.
- تزويد المصانع بكوادر البشرية وعمالة من برامج التشغيل المؤقت التي تقدمها الحكومة.

أهداف المشروع:

- 1. تنمية القطاعات الاقتصادية التي بينها علاقة تكاملية.
 - 2. رفع معدلات التشغيل في الصناعات الأخرى.
- 3. رفع مستوى جودة المنتج الوطني من يجعلها يتمتع بقدرة تنافسية في الأسواق الخارجية.
 - 4. زيادة الحصة من النقد الأجنبي.
 - 5. السعى لتحقيق فوائض في الميزان التجاري وتقليل عجز ميزان المدفوعات بشكل عام.

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (1,000,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (10) مشروع إنشاء مركز المعلومات التجارية

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: قطاع غزة

مدة التنفيذ: 24 شهر

موازنة المشروع: 1,000,000 دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: التنمية الاقتصادية

جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني

القطاع الفرعى: تطوير خدمات

خلفية ومبررات المشروع:

تعاني المؤسسات الاقتصادية والتجارية في فلسطين نقصاً حاداً في المعلومات والبيانات اللازمة مما يؤثر على أدائها وجودة مخرجاتها، ويقلل من المنافسة في السوق الخارجية، لذلك كانت فكرة المشروع لتحقيق المبررات التالية:

- 1. توفير البيانات والمعلومات حول كافة الأنشطة الاقتصادية.
- 2. مساعدة أصحاب الشركات ورجال الأعمال في رسم السياسات واتخاذ القرار.
 - 3. دعم الجهات الحكومية بالمعلومات ذات العلاقة.

وصف موجز للمشروع:

تتمحور فكرة المشروع حول إنشاء مركز معلوماتي للنشاط الاقتصادي والتجاري، ويعمل على تزويد المعنيين من التجار ورجال الأعمال بالمعلومة اللازمة بالإضافة إلى تقديم الاستشارات اللازمة.

أهداف المشروع:

- 1. تقليل الخسائر الناتجة عن الاستثمار الخاطئ.
- 2. تقديم الاستشارة للمعنيين من التجار ورجال الأعمال والصناعيين وغيرهم.
- 3. رسم السياسات الاقتصادية لمساعدة الجهات الحكومية والقطاع الخاص في اتخاذ القرار السليم.
 - 4. وضع خطط عاجلة أو طويلة الأجل تتعلق في تنمية القطاعات الاقتصادية.
- 5. عمل دراسات الجدوي الاقتصادية للمشاريع الاستراتيجية على مستوى الحكومة والقطاع الخاص

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (1,000,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (11) مشروع دعم الأفكار الإبداعية والريادية

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: قطاع غزة - زارة الاقتصاد الوطني

مدة التنفيذ: 12 شهر

موازنة المشروع: 5,000,000 دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: التنمية الاقتصادية

القطاع الفرعي: التشغيل

جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني

خلفية ومبررات المشروع:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من نسبة مرتفعة في البطالة بين الخريجين الجامعيين في الكليات الهندسية والتكنولوجية والريادية، ونظرا لامتلاكهم أفكاراً رياديةً وإبداعيةً وعدم قدرة القطاع الحكومي على استيعابهم، في ظل عدم وجود حاضنة تتبني أفكارهم لتصبح مشاريعاً قائمة فإن هذا المشروع سيعمل على تحقيق التالي:

- 1. خلق مشاريع ريادية لمنتجات جديدة.
- 2. زيادة قدرة المشاريع على استيعاب قوة العمل مما يقلل معدلات البطالة بين الخريجين والشباب.
 - 3. تحقيق الاستقرار الاجتماعي بين طبقات المجتمع وخاصة المهمشة.
- 4. الحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي في تلبية السلع والمنتجات.

وصف موجز للمشروع:

يهدف المشروع إلى تمويل الأفكار الإبداعية والريادية لتتحول إلى مشاريع ينتج عنها منتجات ذو جودة عالية، تنافس على مستوى السوق المحلي والدولي، بما يحقق نوعاً من التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين طبقات المجتمع.

أهداف المشروع:

- 1. تنمية قدرات وابداعات قطاع الشباب واستغلال مهاراتهم.
- 2. توفير الامن الاجتماعي من خلال خلق فرص العمل والحد من البطالة.
 - 3. تخفيف الضغط على الحكومة من خلال مشاركة القطاع الخاص.
 - 4. الاسهام في التوجه نحو برامج التعليم المهني والفني والتقني

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (5,000,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (12) مشروع إنشاء مستودعات وثلاجات حفظ أغذية مركزية

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: قطاع غزة - معبر رفح

مدة التنفيذ: 24 شهر

موازنة المشروع: 6,000,000 دولار امريكي

القطاع الرئيسي: التنمية الاقتصادية القطاع الفرعي: صناعة وإنتاج جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني

خلفية ومبررات المشروع:

يعاني المعبر التجاري مع الجانب المصري من وجود نقص حاد في مرافقه الخدماتية وأهمها وجود مستودعات وثلاجات حافظة للمنتجات الغذائية، حيث تؤثر على عمل الطواقم الفنية المختصة في الفحص لمطابقتها للمواصفات الفلسطينية وبسبب نقص هذه المرافق فإن احتمالية حدوث فساد في المنتجات والأغذية تزداد، مما قد يؤثر على حياة المواطنين بالإضافة للخسائر للتجار ورجال الأعمال، وعليه فإن المشروع سيعمل على التالي:

- 1. ضمان سلامة المنتجات والأغذية الواردة أو المصدرة.
 - 2. تسهيل عمل الطواقم الفنية والتفتيشية.

وصف موجزٌ للمشروع:

يهدف المشروع إلى توفير وتطوير مستودعات وثلاجات المنتجات الغذائية، لاستخدامها في الحجز الإجرائي التحفظي لإنجاز معاملاتها الإدارية من حيث مطابقتها للمواصفات الفلسطينية، ويأتي هذا المشروع من أجل تحقيق سلامة المنتجات المدخلة إلى قطاع غزة وتقليل خسائر التجار، ورجال الأعمال المستوردين.

أهداف المشروع:

- 1. ضمان جودة السلع المستوردة وسلامتها وفق المعايير الفلسطينية.
 - 2. تقليل الخسائر الناتجة عن تلف البضائع نتيجة سوء التخزين.
- 3. تحسين مستوى الخدمة بما يتعلق بالحفاظ على المنتجات الغذائية وضمان سلامتها في أوقات الأزمات والطوارئ.
 - 4. رفع كفاءة وفاعلية الطواقم الفنية والتفتيشية في المعبر.
 - 5. تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي.

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (6,000,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (13) مشروع الإقراض الحسن

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: قطاع غزة

مدة التنفيذ: 36 شهر

موازنة المشروع: 10,000,000 دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: التنمية الاقتصادية القطاع الفرعي: التشغيل والحد من البطالة جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني

خلفية ومبررات المشروع:

نظراً لارتفاع معدلات الفائدة من قبل المؤسسات الإقراضية وصعوبة الإجراءات المطلوبة من قبل البنوك المصرفية، مقابل فرص الطموح لدى الشباب الفلسطيني الذي يمتلك المهارة الفنية والمهنية العالية في إنشاء مشروعه المستقبلي والذي يعتبر مورده المالي لتحقيق مستوى العيش اللائق فإن هذا المشروع سيعمل على تحقيق التالي:

- 1. تشغيل الشباب واستغلال مهاراتهم وتوظيفها.
- 2. الحد من المشاكل الاجتماعية الناتجة عن البطالة.
 - 3. الحد من معدلات البطالة المرتفعة.

وصف موجز للمشروع:

يهدف المشروع إلى تقديم قروض حسنة لفئة الشباب الذين يمتلكون مهارات فنية وتقنية من أجل توظيفها في مجالات إنتاجية واستثمارية وفق شروط معينة، تساهم في خلق منتجات جديدة أو تطوير منتجات قائمة، وهذا يعني تشغيل أيدي عاملة جديدة مما يعمل خفض مؤشر البطالة وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

أهداف المشروع:

- 1. خلق فرص عمل والتنوع فيها
- 2. تنمية قدرات وإبداعات قطاع الشباب واستغلال مهاراتهم في انتاج سلع جديدة ومبتكرة.
 - 3. توفير الأمن الاجتماعي من خلال خلق فرص العمل والحد من البطالة.
- 4. تقليل الفجوة الطبقية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي بين طبقات المجتمع وخاصة المهمشة.
 - 5. العمل على خلق مشاريع ريادية جديدة تخدم شرائح المجتمع المختلفة.

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (10,000,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (14) مشروع إنشاء مدينة صناعية حرفية عدد 5

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: قطاع غزة

مدة التنفيذ: 12 شهر

موازنة المشروع: 25,000,000\$

القطاع الرئيسي: البنية التحتية القطاع الفرعى: منشآت عامة

جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني

خلفية ومبررات المشروع:

من المخاطر البيئية على صحة الإنسان واستقراره النفسي في سلوكه وتصرفاته الضوضاء، ومخلفات وعوادم التصنيع، هذه المخاطر تسببها الورش الحرفية، على الرغم من أهمية وجودها للحفاظ على التراث الوطني لتلك السلع، وبقائه مورداً مالياً لأصحابه ومساعداً مهماً، في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة، فالمشروع يحقق مجموعة من المميزات وهي على النحو الآتى:

- 1. التقليل من العشوائية في انتشار الورش الحرفية و الحد من معدلات التلوث الضوضائي.
- 3. سهولة تقديم الخدمات الإدارية واللوجستية من قبل جهات الاختصاص الخادمة للورش الحرفية.
 - 4. سهولة تجميع المخلفات وعوادم الورش الحرفية والتخلص منها.

وصف موجز للمشروع:

تتمحور فكرة المشروع حول العمل على تجميع الورش الحرفية في مدن متخصصة في مناطق بعيدة عن الأحياء السكنية، من أجل تقليل المخاطر الناتجة خطراً على حياة العاملين فيها، والمجتمع والبيئة المحيطة، مما يساعد على مسهولة خدمتها والتعامل معه. وقد تبلغ تكلفة المدينة الواحدة 5 مليون دولار لكل محافظة. عن أعمالها كالضوضاء، وانتشار مخلفاتها، وحوادتها المهنية التي تسبب

أهداف المشروع:

- 1. الحد من العشوائية في انتشار الأنشطة الحرفية، عبر تجميعها وتركيزها في مناطق محددة.
 - 2. استغلال قدرات شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة القادرة على العمل.
 - 3. الاستفادة من مخلفات تلك الورش وتوجيها لمراكز إعادة التدوير.
 - 4. تقليل نسبة الأخطار المهنية المتوقع حدوثها بسبب العمل والتي تضر المجتمع ومرافقه.

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (25,000,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (15) مشروع تطوير معبر رفح التجاري

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: قطاع غزة - معبر رفح

مدة التنفيذ: 24 شهر

موازنة المشروع: 6,000,000دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: التنمية الاقتصادية القطاع الفرعى: تطوير خدمات

جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطنى

خلفية ومبررات المشروع:

يعاني معبر رفح التجاري من صغر مساحته، ومرافقه الإدارية، ومساحات الانتظار والعبور للشاحنات، بالإضافة إلى نقص في المستودعات والمخازن المخصصة لتخزين البضائع المحجوزة وغير منجزة الإجراءات الإدارية او في حالات أخرى طارئة، فإن هذه المشروع سيعمل على التالي:

- 1. تحقيق سرعة في الإنجاز وتقليل ساعات الانتظار ووصول الشاحنات الى جانبي التبادل.
 - 2. تعزيز حركة التبادل التجاري مع الجانب المصري والعالم الخارجي
 - 3. سهولة حركة الشاحنات داخل المعبر.

وصف موجز للمشروع:

تتمحور فكرة المشروع حول تطوير المعبر وإدخال مجموعة من التحسينات اللازمة المتعلقة بزيادة المرافق لإنجاز الأعمال الإدارية والجمركية، وزيادة مساحة الانتظار والعبور للشاحنات بما يضمن سلامة العمل واجراءاته.

أهداف المشروع:

- 1. رفع كفاءة العمل داخل المعبر التجاري لتزيد قدرته الاستيعابية المنجزة الى ما يقارب 1600 شاحنة يومياً.
 - 2. تعزيز التبادل التجاري مع الجانب المصري من خلال تشجيع تجار ورجال أعمال الطرفين.
 - 3. خلق فرص عمل جديدة في مجال العمل المحاسبي والتخليص الجمركي والنقل والمواصلات.
 - 4. نواة تأسيسية لبناء المنطقة التجارية الحرة مع الجانب المصري.
 - 5. تعزيز السيادة الفلسطينية على إحدى المنافذ حدودية وتقليل التبعية للجانب الاسرائيلي

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (6,000,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (16)

مشروع إعادة تأهيل وتطوير الصناعات الاستراتيجية (الأعلاف، الكرتون، الأكسجين، ...)

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: قطاع غزة

مدة التنفيذ: 24 شهر

موازنة المشروع: 60,000,000 دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: التنمية الاقتصادية

القطاع الفرعى: صناعة وإنتاج

جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني

خلفية ومبررات المشروع:

نظراً للإجراءات والسياسيات الإسرائيلية في فرض هيمنتها على الاقتصاد الفلسطيني من حيث التبعية على مستوى الإنتاج والتسويق، بالإضافة الى القيود الخاصة بمنع التصدير، والتحكم بالمستوردات، ومنع المواد الخام وقطع الغيار، والمعدات وخطوط الإنتاج للمشاريع الاستراتيجية والحيوية، فإن هذا المشروع سيعمل على التالي:

- 1. تحقيق الأمن السلعي للسلع الاستراتيجية.
- 2. تقليل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والاعتماد على الذات.
- 3. الاستفادة من مئات الأطنان من المخلفات والعوادم بتحويلها إلى سلع ذات فائدة.

وصف موجز للمشروع:

تتمحور فكرة المشروع حول عمل خطوط إنتاجية تعتمد على الذات الفلسطينية، باستغلال موادها الخام المحلية في إنتاج مجموعة من السلع وأهمها الأوراق، وثاني أكسيد الكربون، والأكسجين، وملح الطعام، حيث أن المواد الخام لهذه السلع وغيرها متوفرة محلياً، أو يمكن استخراجها من الموارد والمصادر الطبيعية في قطاع غزة كالملح من البحر أو من محطات تحلية مياه البحر.

أهداف المشروع:

- 1. إنتاج السلع محلياً مما يقلل من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
 - 2. خلق فرص عمل والحد من نسب البطالة.
- 3. صداقة البيئة بتحويل مئات الأطنان من المخلفات الزراعية والورقية الى منتجات.
- 4. تقليل العجز في الميزان التجاري الفلسطيني من خلال تقليل الواردات من السلع المقصودة.

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (60,000,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (17) مشروع إنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار لدى القطاع الخاص

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: قطاع غزة

مدة التنفيذ: 12 شهر

موازنة المشروع: 60,000,000 دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: التنمية الاقتصادية القطاع الفرعي: التشغيل والحد من البطالة جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني

خلفية ومبررات المشروع:

نظراً لتعنت سياسة الاحتلال الإسرائيلي الهادفة، إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني من خلال القصف المتكرر للمنشآت الاقتصادية والصناعية في كل عدوان، وتصعيد والتي كان آخرها عدوان مايو 2021 الذي دمر فيه ما يزيد عن 1600 منشأة اقتصادية، لذلك فإن المشروع سيعمل على التالى:

- 1. تعزيز صمود أصحاب المصانع والمنشآت الاقتصادية.
- 2. المحافظة على فرص العمل للعاملين في تلك المنشآت.
 - 3. ضمان بقاء المنتج الفلسطيني وصناعته.

وصف موجز للمشروع:

تتمحور فكرة المشروع حول إنشاء صندوق مالي مخصص لدعم وتعويض أصحاب المصانع المتضررة من قبل سياسة الاحتلال الإسرائيلي وآليته التدميرية، ويعمل المشروع على ضمان توجيه التعويضات في مجال إعادة بناء المنشآت المتضررة وتفعيل الإنتاج، وفق شروط معينة ومعايير يتم على أساسها اختيار المستفيدين.

أهداف المشروع:

- 1. المحافظة على البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني ودعم مرافقه.
 - 2. تعويض أصحاب المنشآت الاقتصادية المتضررة.
- 3. ضمان استمرارية عمل المنشآت الاقتصادية بما يحافظ على الصناعات المحلية.
 - 4. المحافظة على مستوى التشغيل للعمالة الوطنية.
 - 5. تحديث خطوط الإنتاج في المصانع بما يضمن جودة المنتجات.

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (60,000,000) دولار أمريكي.

ملحق رقم (18) مشروع إنشاء مدينة صناعية عدد 4

البيانات العامة للمشروع:

مكان التنفيذ: قطاع غزة

مدة التنفيذ: 12 شهر

موازنة المشروع: 80,000,000 دولار أمريكي

القطاع الرئيسي: البنية التحتية

القطاع الفرعي: منشأت عامة

جهة التنفيذ: وزارة الاقتصاد الوطني

خلفية ومبررات المشروع:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من العشوائية في انتشار الورش والمعامل الصناعية بين الأحياء السكنية، مما يسبب العديد من المخاطر على حياة الفرد الفلسطيني والمجتمع ككل، ومن أهم المخاطر حدوث حالات حريق، أو انفجارات، أو تسرب للغازات واشتعالها وعليه، فالمشروع يحقق مجموعة المميزات وهي على النحو الاتي:

1. تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني، مع تحسين القدرة الإشرافية والرقابية على الورش والمعامل والمصانع. 2. تعزيز القدرة العلاجية في إزالة الأثار الناجمة عن العمل كالمخلفات، والتلوث البيئي والحد منه، وتقليل استهلاك الطاقة والضغط عليها.

3. مساندة القطاع الحكومي في استيعاب جزء كبير من العمالة الوطنية مما يقلل نسب البطالة.

وصف موجز للمشروع:

يهدف المشروع إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي مما يعزز دوره في المساهمة لحل مشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية إذ يعتبر القطاع الاقتصادي من أكثر القطاعات الاقتصادية استيعاباً للأيدي العاملة من مختلف مستوياتها الفنية والعلمية، وهذا العمل يقلل من حدوث الطبقة المجتمعية التي لها تأثيرها على حياة الشعب الفلسطيني ككل ناهيك عن التخلص من العشوائية وما يترتب عليها في الأضرار بحياة الناس. بتكلفة المدينة الواحدة 20 مليون دولار لكل محافظة.

أهداف المشروع:

- 1. الحد من العشوائية في انتشار الأنشطة الصناعية.
 - 2. جذب الاستثمار المحلى والأجنبي.
- 3. تحقيق التكاملية والترابط بين المصانع والأنشطة المتداخلة.
- 4. تحقيق السلامة المهنية والمجتمعية للعاملين والمجتمع في آن واحد.

الموازنة التقديرية:

تبلغ الموازنة التقديرية للمشروع (80,000,000) دولار أمريكي.